

## ملخص الجلسة الأولى الملاءمة والجودة: ما هي التحديات؟

بداية نود أن نتوجه بالشكر إلى الخبيرين اللذين بلورا مضامين هذه الجلسة في ورقتين مهمتين للغاية حول موضوع التحديات التي تواجه مسألة الملاءمة وعلاقتها بجودة التعليم، كما نشكر كذلك أصحاب المعالي والسعادة والحضور الذين أثروا الموضوع بمدخلاتهم القيمة التي تعكس بوضوح اتفاق الجميع على أهمية الموضوع وضرورة التعامل معه بجدية في كافة الدول المعنية. على ان يجد لنا اصحاب المعالي والسعادة العذر لعدم التوسع في توثيق كل الآراء التي تضمنتها مدخلاتهم حيث ان هذا الملخص عبارة عن رصد اجمالي في ضوء محور الجلسة ولم نورد التفاصيل وتركنا ذلك لفريق العمل الذي سيتولى اعداد الوثائق النهائية للاجتماع .

يمكن تلخيص المسائل التي تطرقت إليها الورقتان والمدخلات والنقاشات التي أدتا إليها في النقاط التالية:

1. هناك جهود فعلية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعمل بجد لتحقيق ملاءمة التعليم لاحتياجات المجتمع من المهارات والكفايات اللازمة لنجاح مخرجات التعليم، المتمثلة في تطوير الإدارة المدرسية والمناهج وملاءمتها لاحتياجات العمل وقدرات الطلاب واللامركزية وتدريب المعلمين وتحسين أوضاعهم المادية والاستفادة من تجارب الدول والمنظمات الدولية.

2. هذا التحدي يعكسه مؤشرات عديدة في مقدمتها المؤشرات السكانية في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمؤشرات والتعليمية التي تتضمن استمرار عدم انخفاض نسب الأمية وعدم الالتحاق بالمدارس والانقطاع وغيرها. ومن جهة أخرى تؤكد الدراسات المقارنة وجود فجوة بين أداء الطلاب في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وطلاب بعض الدول الأخرى، ولكن بدأت بعض الدول العمل على الاهتمام بردم هذه الفجوة والاشتراك في المسابقات الدولية لتقييم أداء طلابها وتحسين مخرجات نظمها التعليمية.

3. عدم امتلاك مخرجات الأنظمة التعليمية للمهارات المطلوبة في أسواق العمل والحاجة إلى إخضاعهم للمزيد من التدريب وتكرار الإنفاق عليهم بعد تخرجهم من مؤسسات الإعداد، فهناك تجارب وجهود أخرى لدى بعض الدول وذكرت خلال المداخلات ويمكن للدول الأخرى الاستفادة من تلك التجارب.

4. تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات تتمثل في عدم قدرتها على مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، لذا فإن على هذه الدول بذل جهود كبيرة لتحقيق الملاءمة بين التعليم واحتياجات الاقتصاد المتغيرة باستمرار، وأهمية تقديم العون من قبل الدول الثماني لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق التقدم المطلوب، والتغلب على التحديات.

5. إن عدم تحقيق الملاءمة بين التعليم ومتطلبات مؤسسات التوظيف قد يؤدي إلى عدم مسايرة المنطقة لمقتضيات مجتمع المعرفة وعالم التكنولوجيا اللذين يعتبران مطلبان أساسيان في عالم اليوم المتغير، وهناك تجارب بين دول المجموعة والدول الأخرى في الشرق الأوسط التي لها تجارب في هذا المجال

6. تشير تجارب الدول الأخرى إلى إمكانية إجراء عملية التطوير التعليمي بنجاح لتحقيق الملاءمة إذا توفرت الظروف والعوامل المناسبة لذلك، والدعم السياسي والالتزام الوطني هو مفتاح النجاح في التطوير

7. ينبغي أن يكون تمويل التعليم أولوية قصوى من بين الأولويات المتنافسة على الموارد، مع الأخذ في الاعتبار أن مسألة التمويل ليست بالضرورة السبب في ظهور واستمرارية مسألة عدم الملاءمة، وهناك عوامل أخرى أشار إليها المتحدثين الرئيسيين.

8. من العوامل المهمة لتحقيق ملاءمة التعليم لاحتياجات المجتمع تعاون كافة الأطراف المعنية وتضافر الجهود من خلال شراكات فاعلة، وهنا

يأتي دور القطاع الخاص وتفاعله الايجابي في وضوح رؤاه فيما يتعلق بنوع المخرجات والكفايات التي تمتلكها

9. ضرورة توظيف التقانة في قطاع التعليم وتوفير الموارد والفرص التدريبية المناسبة للمعلم لضمان حسن استخدامها لتحسين أداء المعلم وتحصيل المتعلم، وهناك بدايات مبشرة في هذه الجهود من قبل بعض الدول.

10. الاهتمام ببناء قواعد البيانات التعليمية التي توفر المعلومات اللازمة لصنع القرار التربوي حول مختلف مدخلات العملية التعليمية من خلال البحوث في المجال التعليمي، وهناك مشروع مشترك بين عُمان واليونسكو حول إنشاء مركز إقليمي للمعلومات حول تطوير التعليم في الصفيين 11 / 12 للدول العربية

11. إن الاهتمام بتغيير قناعات واتجاهات الطلاب يعد أيضا من العوامل الرئيسية لتحقيق الملاءمة بين البرامج التعليمية واحتياجات الطلاب، ويأتي دور التوجيه المهني لتغيير الثقافة السائدة لدى أولياء الأمور والطلاب.

12. التأكيد على أهمية: (أ) ضبط معايير وأسس اختيار من يعملون في مهنة التدريس (ب) تجويد برامج إعدادهم قبل الخدمة وأثناءها (ج) مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب من خلال توفير أفضل ما يمكن توفيره من فرص التعلم لكل طالب وفق استعداداته وقدراته، ودور كل ذلك في مسألة تحقيق مفهوم الملاءمة ونجاح الأنظمة التعليمية في تحقيق أهدافها، مع إيجاد أنظمة للمحاسبية لتحقيق علاقة إيجابية بين المدخلات والمخرجات .

13. أهمية ضمان الشفافية والمحاسبية في قطاع التعليم العالي للتأكد من أن الخدمات التعليمية على المستوى لا تقتصر فقط على النخبة وإنما تستفيد منها كافة الفئات المستحقة، ولا شك في أن بعض الدول قد بدأت في إنشاء مجالس الاعتماد الأكاديمي تحقيقا لهذا الهدف، ويمكن اعتبار

مشروع بولونيا مشروعاً يمكن أن يثري الدول الأخرى في قطاع التعليم العالي.